صدر عن حزب حرَّاس الأرز ــ حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول القرار ١٥٥٩ كان بالإجمال جيِّداً وقال جملة حقائق لم نسمعها قبل اليوم في هذا المحفل الدولي، مما أعاد إلى اللبنانيين بصيصاً من أملٍ طالما إشتاقوا إليه.

أقرَّ السيِّد كوفي أنان إن القوات الأجنبية الوارد ذكرها في القرار المذكور هي القوات السورية، وإن الميليشيات هي "حزب الله" وبعض الفصائل الفلسطينية، وإن مجلس الأمن حتى الآن لم يستلم من الحكومتين السورية "واللبنانية" الإتفاق الموعود الذي يحدد عدد القوات السورية الباقية في لبنان ومدَّة وجودها وفقاً لإتفاق الطائف، وإنه حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٤ لم يحصل إنسحاب سوري، وإن إعادة الإنتشار الأخيرة كانت غامضة، والقرار ٤٢٥ نُفِّذ كاملاً من قِبَلْ إسرائيل، والتذرُّع اللبناني بمزارع شبعا غير مقنع، والحكومة اللبنانية لم تبسط سلطتها على كافة أراضيها وبخاصةٍ الخط الأزرق حيث عمليات "حزب الله" تتِم خارج إرادة الدولة، وإن التمديد حصل بتدخُّل مباشر من حكومة سوريا، وإن "الوجود السوري العسكري والأمني" يمنح سوريا نفوذاً أساسياً في شؤون لبنان الداخلية، ولا يوجد تمثيل ديبلوماسي بين لبنان وسوريا... الخ.

ولكن إلى جانب هذه الإيجابيات لم يَخلُ التقرير من بعض العيوب والشوائب نفصِّلها كالآتي:

١- دخل الأمين العام أو بالأحرى أقحم نفسه في متاهات الحرب اللبنانية وتعقيداتها منذ إندلاعها وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، مما أوقعه في عددٍ من المغالطات والإلتباسات والمطبَّات كان بالغنى عنها، مثل وصف الحرب على لبنان بالحرب الأهلية، ودخول الجيش السوري تَمَّ بطلب من "الحكومة اللبنانية" لإرساء الإستقرار...الخ، من دون أن يذكر الدور السوري الذي كان المحرِّك الأول والأخير في إشعال تلك الحرب وتأجيج نارها... فكان الأفضل له حصر إهتمامه بالنقاط الأساسية الواردة في القرار ١٥٥٩ والإجابة بإيجاز ووضوح عن مدى إلتزام الحكومتين المذكورتين بها... الأمر الذي أوحى إن المقصود بهذا السرد الطويل تحويل الأنظار عن جوهر الأزمة اللبنانية ومكمَن الداء الذي هو الإحتلال السوري فقط لا غير.

٢- تعمَّد الإشارة إلى وجهة نظر الحكومتين السورية "واللبنانية" في كل مَرَّةٍ كان يتطرَّق بها إلى المواضيع الحسَّاسة ويلامس الحقيقة، مثل موضوع إنسحاب الجيش السوري، وبسط سلطة الدولة، ونزع سلاح الميليشيات، ومسألة التمديد وخرق الدستور... الخ، ولا نخاله يجهل إن ليس في لبنان حكومة بالمعنى الحقيقي للكلمة أي حكومة سيِّدة وذات قرار حُرّ، مما يوحي إن المقصود كان ربَّما تمييع القرار ١٥٥٩ وتفريغه من مضمونه.

٣- صيغ التقرير بأسلوبٍ شديد المرونة وبعيدٍ عن الحزم والوضوح في أغلب الأحيان مما فتح الباب واسعاً أمام الإجتهاد والتأويل وبات كل مقطع يحمل أكثر من معنى وتفسير، مما يوحي بأن الأمين العام تعمَّد إرضاء كل فرقاء النزاع المعنيين بالأزمة اللبنانية داخل لبنان وخارجه، غافلاً إن لا أحد يستطيع إرضاء كل الناس إلا على حساب الحقيقة المطلقة.

٤- إدّعى إن اللبنانيين منقسمون حول "الوجود السوري" بينما الحقيقة إن هناك قِلّة تؤيده حفاظاً على مواقعها السياسية والمالية، بينما السواد الأعظم من الشعب يناهضه على قاعدة إن الإحتلال مكروه أينما وجد... كما وتحاشى وصف الجيش السوري ومخابراته بجيش إحتلال على الرغم من إقراره بنفوذه الواسع في لبنان... وتحاشى كذلك الطعن بشرعية التمديد لصنم بعبدا بالرغم من إعترافه بأن الضغوط السورية كانت وراءَه... وإمتنع أخيراً عن إقتراح آليَّة تنفيذ للقرار ١٥٥٩ مكتفياً بالقول إنه سيبقى مستعداً لمساعدة الأطراف إذا دعت الحاجة في التطبيق الكامل لهذا القرار، مع لفت النظر إلى عبارة "إذا دعت الحاجة" من دون أن نفهم ما المقصود بها.

٥- أنهى الأمين العام تقريره بالقول إنه لا يزال يتطلع إلى تحقيق سلام شامل وعادل ونهائي في الشرق الأوسط، وهو كلام حق يراد به باطل، لأن الجميع يتطلع إلى السلام، ولكن البعض فسَّره على إنه ربْط بين المشكلة اللبنانية ومشكلة الشرق الأوسط وفقاً إلى ما تدَّعيه الحكومة السورية وصنيعتها "الحكومة اللبنانية".

أجمل ما قاله السيد أنان: "إن إنسحاب القوات الأجنبية وحَلّ الميليشيات ونزع سلاحها سوف تضع حَدّاً في النهاية لذلك الفصل الحزين من تاريخ لبنان"، فليتفضل إذاً ويُقرن القول بالفعل سيما وإنه أصبح صاحب الكلمة الفصل في حلحلة الأزمة اللبنانية التي دخلت مرحلة التدويل بعد صدور القرار ١٥٥٩ وخرجت من يد العرب والسوريين وباتت في عهدة الأمم المتحدة.

في كل الأحوال نشكر الأمين العام ونسأله أن يستمر في بذل الجهود من أجل إنقاذ لبنان من النفوذ السوري، واللبنانيون يتكفلون بالباقي.

لبَّــيك لبــنان

أبــو أرز

في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٤